القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
متابعة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين
والمشاورات حول الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

الخلفية:

في إطار التحضير للاجتماع رفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2016 على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP، وذلك بهدف تحضير الدول الأعضاء للمشاركة بشكل فعال في الاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

تم تنظيم الاجتماع بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). وشارك في الاجتماع ممثلين عن 18 دولة من الدول الأعضاء، حيث تم تمثيل الوفود من قبل: نقاط اتصال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة في الجهات المعنية على مستوى كبار المسئولين، والجهات المكلفة من الدول الأعضاء بالمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى بنيويورك، إلى جانب بعض المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبرلمان العربي.

خرج الاجتماع ببيان ختامي (مرفق) يتضمن الموقف العربي إزاء محاور الاجتماع رفيع المستوى، وتم تعميم هذا البيان على مندوبيات الدول العربية والبعثات الدبلوماسية في نيويورك، كما تم إرساله إلى السيدة/ كارين أبو زيد – المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاجتماع رفيع المستوى للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين – التي كانت قد شاركت في الاجتماع الاستثنائي – لرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمال الاجتماع العام للجمعية العامة في 19 سبتمبر 2016، حيث ألقت كلمة خلال الجلسة العامة للاجتماع أشارت فيها إلى الاجتماع التحضيري الذي عقدته والبيان

الختامي الصادر عنه والذي تضمن موقف الدول العربية من محاور الاجتماع رفيع المستوى. كما شاركت الأمانة العامة في المائدة المستديرة حول "العمل الدولي والتعاون في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح"، والمائدة المستديرة حول "الاتفاق العالمي لتقاسم المسئولية عن اللاجئين واحترام القانون الدولي".

وتنفيذاً لما جاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي، ستقوم الأمانة العامة بالمتابعة بصورة دورية على المستوى الإقليمي العربي من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة والمشاورات الجارية لوضع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسئولية فيما يتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، ورفع نتائج هذه المتابعات إلى الفعاليات التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض.

وفي إطار جهود الأمانة العامة لحث الدول وتشجيعها على المشاركة الفاعلة في المشاورات الجارية لكل من الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة والاتفاق العالمي للاجئين، وحث البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في نيويورك على التنسيق فيما بينها بهذا الشأن، قامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة بإعداد ورقة المعلومات هذه لتوفير المعلومات اللازمة عن العمليتين الجاريتين بهدف التوصل إلى الاتفاقين العالميين عام 2018.

المستجدات:

تضمن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (مرفق) مجموعة التزامات تنطبق على اللاجئين والمهاجرين على حد سواء وكذلك مجموعة التزامات تخص اللاجئين ومجموعة أخرى تخص المهاجرين. ومع أن بعض الالتزامات ينطبق على مجموعة واحدة بصفة رئيسية، فقد ينطبق أيضاً على المجموعة الأخرى. فبالرغم من أن هذه الالتزامات قد صيغت جميعها في سياق حركات النزوح الكبرى التي تم بحثها في الاجتماع، فإن كثيراً منها قد ينطبق أيضاً على الهجرة القانونية. وتضمن المرفق الأول لهذا الإعلان إطاراً للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والذي يوجز الخطوات نحو التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في عام 2018، بينما بيَّن المرفق الثاني الخطوات المتخذة نحو التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2018.

وقد نص الإعلان على ضمان أن يكون التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء والأمم المتحدة في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع رفيع المستوى موضوعاً لتقييمات دورية تعرض على الجمعية العامة، مع الإشارة حسب الاقتضاء إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ووفقاً لما ورد في هذا الإعلان فإن **الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية** المزمع التوصل إليه في عام 2018، سيتضمن المبادئ والالتزامات والتفاهمات بشأن الهجرة الدولية في جميع أبعادها، كما سيعالج الجوانب الإنسانية والتنموية للهجرة وكذلك الجوانب ذات الصلة بحقوق الإنسان. وسيوفر الاتفاق إطاراً لتعاون دولي شامل في مجال الهجرة والتنقل البشري، مسترشداً في ذلك بخطة التنمية المستدامة 2030 وخطة عمل أديس أبابا (AAAA) لتمويل التنمية.

أما فيما يتعلق **بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين** المزمع اعتماده في عام 2018، فتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بدور المرشد خلال عملية المشاورات لهذا الاتفاق، وسوف يتم وضع مشروع الاتفاق بالتشاور مع الدول الأعضاء.

عيَّن بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة السيدة/ إيزومي ناكاميتسو[1] مستشاراً خاصاً مؤقتاً لمتابعة مخرجات الاجتماع العام رفيع المستوى حول التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، خلفاً للسيدة/ كارين أبو زيد التي أنهت عملها في 31 أكتوبر 2016. ستقوم ناكاميتسو بتنسيق إشراك أجهزة الأمم المتحدة لتنفيذ إعلان نيويورك ودعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها.

في أكتوبر 2016، تناولت لجنتين من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] قضايا المهاجرين خلال مناقشتهم البنود السنوية المدرجة على جدول أعمالهم. ففي اللجنة الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية) تم التأكيد على أهمية حوكمة الهجرة ووضع السياسات اللازمة لإدارتها بشكل جيد. أما في اللجنة الثالثة (اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية)، فقد تم الاستماع إلى تقارير حول حقوق المهاجرين والنازحين داخلياً، أثناء مناقشة تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

[1] إيزومي ناكاميتسو – الأمين العام المساعد ومديرة وحدة الاستجابة للأزمات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

[2] اللجان الرئيسية الست للجمعية العامة للأمم المتحدة: اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي)، اللجنة الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية)، اللجنة الثالثة (اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية)، اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، اللجنة الخامسة (لجنة الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية)، اللجنة السادسة (اللجنة القانونية).

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

عين رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الممثلين الدائمين للمكسيك وسويسرا[3] بنيويورك للمشاركة في تيسير العملية التي تقود إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمزمع عرضه في مؤتمر حكومي حول الهجرة الدولية عام 2018. وقد كُلف الميسرين المشاركين بقيادة مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة مع الدول لتحديد طرائق المفاوضات الحكومية ووضع جدول زمني لها، وبحث إمكانية عقد مؤتمرات تحضيرية وأي خطوات عملية أخرى. وقد تم الانتهاء من المشاورات التي جرت لوضع "طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، حيث صدر بشأنها قرار في 30 يناير 2017 (مرفق القرار). ومن المقرر أن يتم عرض الاتفاق العالمي عن طريق التفاوض في مؤتمر حكومي دولي حول الهجرة الدولية في عام 2018.

- **طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:**

- ***العملية التحضيرية المؤدية لاعتماد الاتفاق العالمي:***

وفقاً لوثيقة طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (مرفق)، فقد تقرر تنظيم العملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي على النحو التالي:

- المرحلة الأولى (**المشاورات**): نيسان/أبريل 2017 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.
- المرحلة الثانية (**التقييم**): تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إلى كانون الثاني/ يناير 2018.
- المرحلة الثالثة (**المفاوضات الحكومية الدولية**): شباط/فبراير 2018 إلى تموز/ يوليه 2018.

وتشترك الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في تقديم الخدمات للمفاوضات، بأن توفر الأولى القدرة والدعم وتقدم الثانية الخبرة المطلوبة في المجال التقني وفي مجال السياسات.

وتدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى المساهمة في العملية التحضيرية من خلال تقديم توصيات ملموسة وغيرها من الإسهامات الموضوعية لأغراض الاتفاق العالمي في الجلسات المواضيعية غير الرسمية.

قام الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، بوضع ***خطة عمل*** للدول الأعضاء في آذار/مارس 2017 من أجل الاستفادة من العمليات والآليات والمبادرات ذات الصلة في مجال الهجرة وذلك خلال المرحلة الأولى من العملية التحضيرية، وهي كالتالي:

[3] Letter of the President of the General Assembly on the appointment of Jurg Lauber, Permanent Representative of Switzerland, and Juan Jose Gomez Camacho, Permanent Representative of Mexico as co-facilitators to lead open, transparent and inclusive negotiations with States, 24 October 2016.

الجلسات المواضيعية	الموضوع	الموعد المقترح	مكان الانعقاد
الأولى	حقوق الإنسان للمهاجرين كافة، والإدماج الاجتماعي، والتماسك، وجميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصب	4-2017/5/5	جنيف
الثانية	معالجة أسباب الهجرة، بما في ذلك الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأزمات التي يتسبب فيها الإنسان، من خلال تقديم الحماية والمساعدة، وتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومنع نشوب النزاعات وحلها	22-2017/5/23	نيويورك
الثالثة	التعاون الدولي وإدارة الهجرة بجميع أبعادها، بما في ذلك عند الحدود، وأثناء المرور العابر، وعند الدخول والعودة والإذن بمعاودة الدخول والإدماج وإعادة الإدماج	15-2017/6/16	جنيف
الرابعة	مساهمات المهاجرين والمغتربين في جميع أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك التحويلات وإمكانية تحويل الاستحقاقات المكتسبة	24-2017/7/25	نيويورك
الخامسة	تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص والأشكال المعاصرة للرق، بما في ذلك تحديد وسائل الحماية المناسبة، وتقديم المساعدة إلى المهاجرين وضحايا الإتجار	13-2017/7/14 أو 5-2017/9/6	فيينا
السادسة	الهجرة غير النظامية ومسارات الهجرة النظامية، بما في ذلك العمل اللائق، وحراك العمالة، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات، والتدابير الأخرى ذات الصلة	2-2017/10/6	جنيف
مشاورات إقليمية مع اللجان الاقتصادية الإقليمية (ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا بصفتها اللجنة المعنية بالعمل في المنطقة العربية)		أكتوبر/نوفمبر 2017	

دور اللجان الاقتصادية الإقليمية: تقوم اللجان الاقتصادية الإقليمية، بالتعاون مع الكيانات المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم مناقشات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

والجهات المعنية الأخرى لدراسة الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية للهجرة الدولية وتقديم إسهامات في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي. وفي حالة المنطقة العربية، ستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بهذا الدور بصفتها اللجنة المعنية بالعمل في المنطقة.

دور عمليات التشاور الإقليمية والآليات والمبادرات العالمية: تدعى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، من خلال عمليات التشاور الإقليمية ودون الإقليمية، وفي إطار العمليات والآليات والمبادرات العالمية، بما في ذلك المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تعقده المنظمة الدولية للهجرة والدورات ذات الصلة لكيانات الأمم المتحدة التي تعالج القضايا المتصلة بالهجرة، إلى المساهمة في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي. وستقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذا الدور في المنطقة العربية من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP والتي تتولى أمانتها الفنية.

- ***الاجتماع التحضيري في المكسيك:***

تقرر عقد اجتماع تحضيري في المكسيك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لمدة ثلاثة أيام، ويشترك في رئاسته الميسران اللذان طُلب منهما إعداد موجز رئاسة الاجتماع للاسترشاد به في وضع المسودة الأولى للاتفاق العالمي. ويعد الأمين العام للأمم المتحدة – بالتشاور مع المنظمة الدولية للهجرة – تقريراً يتضمن الوقائع والأرقام، إضافة إلى التحديات الماثلة والفرص المتاحة بناءً على المجموعة الكاملة من الإسهامات المتاحة حتى ذلك الحين كإسهام في المسودة الأولى للاتفاق العالمي والمفاوضات الحكومية الدولية.

- ***المؤتمر الحكومي الدولي في 2018:***

تقرر عقد مؤتمر حكومي دولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على أعلى مستوى سياسي ممكن يشمل رؤساء الدول أو الحكومات، وذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك قبل افتتاح المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة مباشرةً. ومن المقرر أن يصدر عن هذا المؤتمر وثيقة ختامية تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بعنوان "اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية".

- ***المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي:***

المشاركة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة، إلى جانب مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الجمعية العامة والمنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة بصفة مراقب. وقد

تقرر إنشاء صندوق ائتماني للتبرعات للمؤتمر الحكومي الدولي وعمليته التحضيرية، لأغراض في مقدمتها دعم سفر ومشاركة ممثلين من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

- ***الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:***

تقرر أن يتولى الميسران إعداد المسودة الأولى للاتفاق العالمي على أساس الآراء والموجزات والتوصيات المقدمة من الدول الأعضاء ومع مراعاة الإسهامات ذات الصلة والمناقشات الموضوعية في مرحلتي "المشاورات" و"التقييم"، وأن تقدم هذه المسودة إلى الدول الأعضاء بحلول بداية شباط/فبراير 2018 لأغراض المفاوضات الحكومية الدولية التي تعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ومن المتوقع أن تتضمن الوثيقة التي سيتم اعتمادها عناصر رئيسية تتمثل في: التزامات قابلة للتنفيذ، ووسائل التنفيذ، وإطار للمتابعة واستعراض التنفيذ.

- **تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة:**

أحال الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة تقرير ممثله الخاص المعني بالهجرة بيتر ساذرلاند سابقاً[4] (مرفق)، والذي يتضمن برنامج عمل ويعرض 16 توصية من أجل تحسين إدارة الهجرة من خلال التعاون الدولي، ويقترح سبلاً كفيلة بتعزيز مشاركة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالهجرة. ويستند التقرير إلى المبادئ الأساسية التي استرشد بها الممثل الخاص خلال فترة ولايته، والتي تنبع في المقام الأول من إيمان عميق بكرامة كل إنسان.

ومن المقرر أن يتم الاسترشاد بهذا التقرير لإعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي التزمت الدول الأعضاء بالتفاوض بشأنه ابتداءً من أوائل عام 2017، حتى موعد انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي بشأن الهجرة الدولية في عام 2018.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة فروع على النحو التالي:

- **المقدمة؛** والتي تفترض أنه في مواجهة القلق السائد في أوساط عامة الجمهور، ستتاح للدول فرصة أفضل بكثير لإعادة تأكيد سيطرتها على عملية دخول الأفراد إلى أراضيها وإقامتهم فيها إذا ما تعاونت فيما بينها بدلاً من العمل بصورة فردية، بحيث تُيسِّر الهجرة الآمنة والنظامية التي هي أفضل بكثير من الهجرة غير النظامية وليدة الضرورة.

[4] عيّن الأمين العام الجديد للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الكندية لويس أربور ممثلة خاصة له للهجرة الدولية في 9 مارس/ آذار 2017 وذلك خلفاً لبيتر ساذرلاند.

- **برنامج عمل؛** والذي يرتكز على ثلاث مجموعات من الالتزامات: الالتزامات بين الدول والمهاجرين، والالتزامات فيما بين الدول، والالتزامات بين الدول والجهات المعنية الأخرى. كما يتضمن برنامج العمل الأولويات الخمس التالية في مجال السياسات: (أ) إدارة حركات النزوح المتصلة بالأزمات وحماية المهاجرين الذين يعانون أوضاعاً هشة؛ (ب) تهيئة الفرص لتنقُّل اليد العاملة والمهارات؛ (ج) كفالة الهجرة المنظمة، بما في ذلك العودة؛ (د) تعزيز إدماج المهاجرين والنهوض بهم؛ (هـ) تعزيز القدرات في مجال إدارة الهجرة. وتشكل المجموعات الثلاث من الالتزامات مع الأولويات الخمس في مجال السياسات الأساس المقترح من جانب الممثل الخاص للاتفاق العالمي للهجرة، حيث يهدف إلى توفير ما يلزم من توجيه وهياكل واستشراف لما هو ممكن تحقيقه.
- **التوصيات؛** حيث يقدم الفرع الأخير 16 توصية بشأن السبل التي يمكن بها لمن يرغب من تحالفات الدول، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، أن يشرع في معالجة هذه الأولويات ويوسع تدريجياً نطاق توافق الآراء بشأن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه أي هيكل دولي فاعل معني بالهجرة في عام 2018 وما بعده.

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

من المتوقع أن يتم التوصل إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، من خلال عملية موجهة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وذلك استناداً إلى إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين (CRRF).

ودعا إعلان نيويورك المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن يدرج الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين في تقريره السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في عام 2018، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بالاقتران مع قرارها السنوي بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- **إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين (CRRF):**

بناءً على ما ورد في الملحق الخاص بـ"إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين" والذي تم إرفاقه بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ستتولى إعداد وإصدار "إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين"، لكل حالة تنطوي على حركات نزوح كبرى للاجئين، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الدول المعنية بما فيها البلدان المضيفة، وإشراك كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن ينطوي التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين على اتباع نهج يشرك الأطراف المعنية المتعددة (ومنها: السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وآليات التنسيق والشراكة

الإقليمية، والشركاء من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام واللاجئين أنفسهم).

يحدد الإطار العناصر الرئيسية للاستجابة الشاملة لأي حركة كبيرة للاجئين، ويشمل ذلك: الاستقبال والسماح بالدخول، ودعم الاحتياجات العاجلة والمستمرة (مثل الحماية والصحة والتعليم) بما في ذلك النظر في إنشاء آليات لتمويل التنمية في البلدان المضيفة للاجئين، وتقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات والمجتمعات المحلية والوطنية المستقبلة للاجئين، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لإيجاد حلول (والتي تنطوي على هدف رئيسي يتمثل في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد على عودة اللاجئين إلى بلدانهم بأمان وكرامة، وضرورة معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاعات المسلحة وتنفيذ الحلول السياسية اللازمة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فضلاً عن المساعدة في جهود إعادة الإعمار).

- ***تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين:***

أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ***فريق عمل*** (Task Team) للمساعدة في تطوير والبدء في تنفيذ الإطار في حالات مختلفة. وسيقوم فريق العمل بالتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال نقاط الاتصال المرشحة من جانب الدول.

كما أن ***المجموعة الاستشارية غير الرسمية***، التي تتكون من الرئيس السابق والحالي والقادم للجنة التنفيذية للمفوضية، ستقوم بتبادل الخبرات لتطوير الإطار ودعم المشاورات الإقليمية.

وتطوير هذا الإطار سوف يكون له ثلاثة جوانب هي:

1. **المشاورات مع الأطراف ذات الصلة:**

بدأت المفوضية في مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المعنية الأخرى. حيث قام فريق العمل المشار إليه أعلاه بإجراء بعض المشاورات على المستوى الثنائي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2016.

وسيتم الاستفادة من آليات التنسيق وشبكات التشاور القائمة على مختلف المستويات (منها عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP على المستوى الإقليمي العربي)، مما يعكس طبيعة الإطار الذي يبني على الآليات الموجودة بالفعل.

ستقوم المفوضية بعقد جلسات إعلامية منتظمة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وكذلك في أماكن تواجد اللاجئين.

ومن المقرر أن تقوم المفوضية بتخصيص *"المشاورات السنوية بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية"* التي ستعقد في يونيو 2017، وكذلك "*حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية*" الذي سيعقد في ديسمبر 2017، لمناقشة الإطار وتنفيذه ووضع الاتفاق العالمي للاجئين.

2. التطبيق العملي في دول ومواقف مختلفة:

ستعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع الدول الأعضاء والشركاء لبدء تجريب الإطار في مجموعة من السياقات المحددة. وبناءً على المشاورات التي تمت حتى الآن، تتوقع المفوضية أنه يمكن تنفيذ الإطار في عدد من البلدان والمواقف. وقد أعربت ثلاث حكومات بالفعل عن رغبتها في المشاركة في العملية التجريبية، منها دولة عربية واحدة وهي الصومال.

وتخضع العملية التجريبية لعدة عوامل:

- موافقة الدولة المتضررة ومشاركتها الفعالة في العملية، ودعم مجتمع المانحين للتجربة في هذه الدولة؛
- إمكانيات التقدم والدروس المستفادة تجاه واحد أو أكثر من الأهداف التالية: تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة، تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، توسيع نطاق الوصول إلى حلول في بلد ثالث، دعم الأوضاع في البلدان الأصلية للعودة في أمان وكرامة؛
- مساهمة جهات متنوعة من الفاعلين في المجتمع المدني (مثل: المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام) في تصميم وتنفيذ العملية التجريبية؛
- الحالات المختلفة في العملية التجريبية، بما في ذلك التنوع الإقليمي والمراحل المختلفة للأزمة (أزمات جديدة، أزمات قائمة، أزمات ممتدة).

3. التقييم والتنقيح:

ستسعى المفوضية لتقييم وتحسين تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين بالتعاون مع الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الرئيسية. سوف يتم تقييم الوضع بشكل دوري مما يسهل الضبط والتعديل أثناء تنفيذ التجربة ويدعم تطور كل تجربة. كما سيؤدي إلى معرفة الدروس المستفادة، والتي ستساعد في مجموعها في وضع الاتفاق العالمي المقترح للاجئين.